« ٧ »

الفلسطينيون في إسرائيل

امطانس شحادة

مدخل

شدد تقريرعام ٢٠٠٩ على تزايد عملية اضفاء الشرعيّة على الخطاب السياسيّ الذي يَعتبر المواطنين الفلسطينيّين خطرًا على يهوديّة الدولة، وعلى تنامي التسامح تجاه السياسة ومشاريع القوانين والممارسة المسيئة للعرب، وتجنّد مؤسّسات الدولة لمحاصرة الوجود العربيّ في المشهد العامّ. كما شدد التقرير على الخطر الكامن في مشاريع القوانين التي تقدم للكنيست، وفي السياسات الحكومية، التي لا تنبع فقط من احتمال اجتيازها مسار التشريع اللازم، وانتهاكها للمكانة السياسيّة والقانونيّة للمواطنين الفلسطينيّين، ومطالبتها بمحو الذاكرة الجماعيّة والهُويّة القوميّة على نحوٍ قانونيٍّ بل كونها تنقل رسالة إلى عموم السكان مُفادُها أنّ انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيّين هو أمر مشروع، حيث تُضفي مشاريع القانون شرعيّة على المفهوم الذي يدّعي أنّ هنالك مواطنين يمثّلون تهديدًا مباشرا أو تهديدًا كامنًا، وتسبغ الشرعيّة كذلك على الربط بين المواطَنة والولاء، أي بين حقوق المواطنين والولاء وهو ما يعني ان الدولة، والمؤسسات والمجتمع الإسرائيلي باتوا يتعاملون مع المواطنين العرب كخطر على طابع الدولة وكتهديد كامن لها.

استمرت في العام ٢٠١٠ محاولات قمع الهوية الفلسطينية، ومحاولات فرض الولاء على المواطنين الفلسطينيين بواسطة القانون

وقد استمرت في العام ٢٠١٠ محاولات قمع الهوية الفلسطينية، ومحاولات فرض الولاء على المواطنين الفلسطينيين بواسطة القانون. وكذلك بدأت تترجم سياسات ومواقف حزب «اسرائيل بيتنا» على ارض الواقع وفي مستويات عدة في المجتمع الإسرائيلي، وهي ترجمة فعلية لتسريع شرعية انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيّين والتعامل معهم كأعداء.

في التقرير الحالي سوف نتابع إسقاطات إعادة تعريف الفلسطينيين في الداخل

كتهديد وخطر على طابع الدولة، من حيث ترجمة هذا التعريف عن طريق مشاريع قوانين وعلى ارض الواقع في تعامل المجتمع الإسرائيلي مع السكان الفلسطينيين، وسياسات الإهمال الاقتصادية والتعليمية تجاههم، ومواقف المجتمع الإسرائيلي منهم في العام ٢٠١٠.

ان عملية سن القوانين تتسم بالمس المباشر بالمواطنين العرب. ويتم التركيز على قمع الهوية والوعي السياسي القومي، وفرض الاعتراف بيهودية الدولة

أدت إعادة تعريف مكانة الفلسطينيين في إسرائيل الى تغيير طبيعة وصيغة التمييز والعنصرية الممارسة ضدهم. فقد كان الطابع العام لأساليب التمييز وتعامل الدولة والقوانين العنصرية وإقصاء المجتمع الفلسطيني، حتى نهاية تسعينيات القرن المنصرم، يتم من خلال منح أفضلية لليهود عن طريق قوانين، وكان يتم التمييز عبر تبني سياسات تمييزية غير معلنة، وكان التشديد الأساسي على منح أفضلية عليا للقيم اليهودية كإطار عام لدولة إسرائيل. القيم العليا هي قيم الدولة كدولة يهودية ونظام العمل داخل هذا الإطار هو نظام ديمقراطي أداتي يحدد أدوات اللعبة. وقد حددت الدولة شرط المشاركة في اللعبة الديمقراطية بقبول القيم المكونة للدولة كدولة الشعب اليهودي. فيما نرى في السنوات الأخيرة ان عملية سن القوانين تتسم بالمس المباشر بالمواطنين العرب. وان التركيز على قمع الهوية والوعي السياسي القومي، وفرض الاعتراف بيهودية الدولة يتم بواسطة قوانين. منها قوانين ذات صبغة عقاب جماعي ومنها، وهي وسيلة أخطر، عقاب على مستوى الأفراد عن طريق قانون الجنسية وسجل السكان أو الحصول على بطاقة هوية. بالإضافة الى ذلك، تحاول إسرائيل فرض ما يسمى «بالخدمة القومية- المدنية» على الشباب العرب بغية تشويه الوعي السياسي القومي وخلق غربة بين الشباب والوعي القومي، وفي المقابل عقد مصالحة بينهم وبين مؤسسات الدولة والجيش، كمرحلة انتقالية لتجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب العرب. ناهيك عن انعكاس سياسات الإهمال في ارتفاع مطرد ومقلق للعنف والجريمة لدى المجتمع الفلسطيني التي يمكن اعتبارها فلتان أمني. كما سيوضح التقرير الحالي.

القانون في خدمة الاجماع الصهيوني

تضمن تركيبة الكنيست الإسرائيلية الحالية أغلبيّة داعمة لكلّ اقتراح قانون يهدف إلى تقييد الممارسة السياسيّة للمجتمع الفلسطيني وللأحزاب العربية في الكنيست خاصة

تضمن تركيبة الكنيست الإسرائيلية الحالية أغلبيّة داعمة لكلّ اقتراح قانون يهدف إلى تقييد الممارسة السياسيّة للمجتمع الفلسطيني وللأحزاب العربية في الكنيست خاصة، وللإطراف التي لا تتبع سياسة تحظى بالإجماع الصهيوني. ويمكن تقسيم تعامل السلطة التشريعية مع الفلسطينيين الى عدة محاور: أولا محور قمع الهوية الفلسطينية والتاريخ الفلسطيني، ثانيا محور تقييد العمل السياسي للأحزاب العربية، ثالثا محور منح أفضليات للمواطنين اليهود، ورابعا محاولة فرض الخدمة القومية- المدنية.

١. محور قمع الهوية الفسطينية

شكلت المصادقة على قانون منع إحياء ذكرى النكبة بالقراءة الأولى عام ٢٠١٠ أحد أبرز تجليات محاولات قمع الهوية الفلسطينية في اسرائيل. ففي تاريخ ١٦/ ٣/ ٢٠١٠، صادقت الهيئة العامّة للكنيست بالقراءة الأولى، على **اقتراح قانون أسس الميزانيّة (تعديل رقم ٣٩) (تخفيض ميزانيّة أو دعم بسبب نشاطات ضدّ مبادئ الدولة)، ٢٠١٠**[١]، أو ما يعرف بقانون النكبة. يسمح اقتراح القانون هذا لوزير الماليّة بفرض عقوبات ماليّة ضدّ مؤسّسات وتنظيمات عامّة تشارك في إحياء يوم النكبة. فكلّ مؤسّسة عامّة تُحيي يوم النكبة وتعتبره يوم حِداد ستُغرَّم بدفع مبلغ عشرة أضعاف المبلغ الذي صرفته على هذا النشاط.[٢]

شكلت المصادقة على قانون منع إحياء ذكرى النكبة بالقراءة الأولى عام ٢٠١٠ أحد أبرز تجليات محاولات قمع الهوية الفلسطينية في اسرائيل

وفقا لنصّ اقتراح القانون، يحقّ لوزير الماليّة، بموافقة الوزير المسؤول عن بند الميزانيّة التي حصلت «المؤسسة» بموجبه على الدعم، وبعد حصوله على توصية من طاقم موظّفي الدولة الذي عُيّن لهذا الغرض، وبعد استماعه إلى ردّ «المؤسسة»، يحقّ له تخفيض مَبالغ كان من المفترض أن تحصل عليها تلك المؤسسة، إذا وجد أنها قد أنفقت مبالغ تتضمّن في ماهيّتها أحد البنود التالية: (١) نفي وجود دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة؛ (٢) التحريض على العنصريّة أو العنف أو الإرهاب؛ (٣) تأييد الكفاح المسلّح أو الأعمال الإرهابيّة التي تقوم بها دولة عدوّ أو تنظيم إرهابيّ، ضدّ دولة إسرائيل؛ (٤) إحياء يوم الاستقلال أو ذكرى إقامة الدولة كيوم حِداد؛ (٥) تشويه أو تحقير فعليّ قد يمسّ بكرامة عَلَم الدولة أو رمز من رموزها.

يتّضح من نصّ اقتراح القانون والشرح المرافق أنّ النظام في إسرائيل يعمل على الإلغاء الرقعة الضيّقة والمتبقّية من التسامح تجاه محاولات الحفاظ على السرديّة القوميّة الفلسطينيّة، وتجاه التعبير عن أيّ موقف سياسيّ قوميّ فلسطينيّ لا يتماشى مع السرديّة الصهيونيّة. كذلك يلغي نصّ اقتراح القانون إلغاءً شبه كلّيّ أي احتجاج سياسيّ شرعيّ ضدّ سياسة الاحتلال أو ضدّ الحرب. وتُعلّمنا تجربة الماضي أنّه عندما يعبّر المواطنون الفلسطينيّون عن مواقف مؤيّدة لنضال الشعب الفلسطينيّ لإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ، فإنّ الجمهور الإسرائيليّ وقياداته يعتبرون ذلك تأييدًا للإرهاب أو للكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل. وهكذا سيشكّل التعبيرُ عن معارضة الحرب أو الاحتلال ذريعةً لسلب الميزانيّات من السلطات المحلّيّة العربيّة، ومن مؤسّسات المجتمع المدنيّ، ومن كلّ مؤسّسة فلسطينيّة تحصل على ميزانيّات من الدولة.

القانون يترك مجالاً واسعًا لاعتبارات اللجنة المشكّلة من «موظفي الدولة» وشخصيّات مهنيّة، في اتّخاذ قرار تخفيض الميزانيّات، لكن تلك الاعتبارات غير محدّدة

ثمّة جانب آخر لا يقلّ خطورة في اقتراح القانون، وهو أنّ نصّ القانون يترك مجالاً

واسعًا لاعتبارات اللجنة المشكَّلة من «موظّفي الدولة» وشخصيّات مهنيّة، في اتّخاذ قرار تخفيض الميزانيّات، لكن تلك الاعتبارات غير محدَّدة. تتيح هذه الضبابيّة في تعريف الهيئة الاستشاريّة مجالاً واسعًا لتدخّل الجهات الأمنيّة، كهيئة المخابرات العامّة (الشاباك) -على سبيل المثال- في تحديد نوعيّة التوصيات المقدَّمة إلى وزير الماليّة؛ وهو ما يعني أنّ الهدف الحقيقيّ لاقتراح القانون أوسع بكثير ممّا هو معلَن عنه، وأنّ آليّات تطبيق القانون ضبابيّة؛ ممّا يترك مجالاً واسعًا للاعتبارات الغريبة.

٢. اشتراط المواطنة بالاعتراف بإسرائيل دولة يهوديّة وديمقراطيّة

كنّا قد تطرّقنا عدّة مرّات، في تقارير السنوات السابقة، إلى جهود حزب «إسرائيل بيتنا» (يسرائيل بيتينو) في سبيل فرض معادلة المواطَنة مقابل الولاء على المواطنين الفلسطينيّين. صحيح أنّ حزب «اسرائيل بيتنا» هو المبادر المركزيّ الذي يقف وراء هذه الجهود، إلاّ أن هذه الجهود تحظى بدعم أحزاب أخرى في الكنيست. وقد قدم الحزب اقتراح قانون لتعديل قانون المواطَنة (تعديل - قسم الولاء)[٣]، ٢٠٠٩ لإضافة شرط للمواطنة بحيث يصرّح طالب الحصول على المواطَنة «بالتعهد بالولاء لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة، صهيونيّة وديمقراطيّة، والولاء لرموزها وقيمها، وخدمة الدولة كلّما طُلب منّي ذلك، وفي الخدمة العسكريّة كما ينصّ عليها قانون الخدمة الأمنيّة (النصّ المُدمج) ١٩٨٦، أو في الخدمة البديلة كما يحدّدها القانون».

وقد سُمّي هذا الاقتراح «قانون الولاء»، وهو الاقتراح الذي يطالب بتطبيق البرنامج السياسيّ لحزب «اسرائيل بيتنا» على نحوٍ فعليّ، ويَشترط المواطَنة بقَسَم الولاء لدولة إسرائيل كموطن للشعب اليهوديّ. وقدّ طالب الحزب بأن تدعم الحكومة الاقتراح وتَعرضه على الكنيست باسمها. لكن في ٣١/ ٥/ ٢٠١٠، رفضت اللجنة الوزاريّة للتشريعات هذا الاقتراح. على الرغم من ذلك، في تشرين الأوّل عام ٢٠١٠ قرّر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تأييد اقتراح القانون، وعَرَض القرارَ على الحكومة، وذلك بعد أن أوصت لجنة خاصّة برئاسة وزير القضاء يعكوف نئمان بتعديل قَسَم الولاء.[٤] وبناء على التوصية، على كلّ متقدِّم بطلب للحصول على المواطَنة القسَمُ بالولاء للدولة كَـ "يهوديّة وديمقراطيّة"، وذلك بدل الجملة المتّبَعة اليوم "أصرّح بأن أكون مواطنًا مخلصًا لدولة إسرائيل".[٥]

لا تكتفي الحكومة ولا الكنيست الحاليتان بسن قوانين تنتقص من حقوق المواطنين الفلسطينيين. بل تريدان ترسيخ الطابع اليهودي للدولة وتعزيزه بواسطة تشريع قوانين أساسية جديدة، أو تعديل ما هو قائم. وكما يتضح من مشاريع القوانين تلك، فإن هذا

يعني الحدّ نهائيا من المطالب القومية للمواطنين الفلسطينيين ولمحاولاتهم تحسين ظروف حياتهم اليومية. على سبيل المثال **اقتراح قانون أساس: طابع الدولة**،[٦] الذي يهدف إلى تحديد طابع دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بروح مبادئ إعلان الاستقلال. وفقا لاقتراح القانون فان، دولة إسرائيل هي الدولة التي يحقق فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير. ودولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان لجميع سكانها. ووفقا لاقتراح القانون لا يمكن تغيير قانون الأساس هذا إلا بأغلبية ٨٠ عضو كنيست.

لا تكتفي الحكومة ولا الكنيست الحاليتان بسن قوانين تنتقص من حقوق المواطنين الفلسطينيين. بل تريدان ترسيخ الطابع اليهودي للدولة وتعزيزه بواسطة تشريع قوانين أساسية جديدة، أو تعديل ما هو قائم

٣. تقليص حيز العمل السياسي

تتّخذ عمليّة الإقصاء السياسيّ والاجتماعيّ تجاه المواطنين الفلسطينيّين عدّة أشكال، وتتجلى في ضعف قدرتهم على التأثير على السلطة التشريعيّة (الكنيست). وعلى الرغم من محاولة الأحزاب العربيّة العمل من أجل تغيير واقع المواطنين الفلسطينيّين الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ وتحسينه، الا أن معيقات كثيرة تَحُول دون ذلك. وتشير مراجعة نشاط الأحزاب العربيّة خلال الكنيست الثامنة عشرة، منذ شباط ٢٠٠٩ لغاية تشرين الاول ٢٠١٠، أنّ السلطة التشريعيّة (الكنيست) قد تحوّلت إلى أداة مركزية لتقييد النشاط السياسيّ للأحزاب العربيّة، ومصدرًا رئيسيًا لتقليص حقوق المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل حيث يتم ذلك من خلال التشريعات التي تضر بهم، أو من خلال إفشال اقتراحات القوانين التي تتقدّم بها الأحزاب العربيّة والتي تهدف الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، وأحيانًا من خلال إنهاك نوّاب الأحزاب العربيّة في الإجراءات الإداريّة التي تستنزف موارد الأحزاب العربيّة في الكنيست.

من مراجعة جميع اقتراحات القوانين الشخصية التي قدمت منذ بداية الكنيست الثامنة عشرة، يتضح أنه تم تقديم ٤١٠٠ اقتراح قانون من قبل كافة نواب الكنيست، منها ٦١٠ اقتراح قانون من قبل النواب العرب، أي ١٥٪ من مجمل الاقتراحات الخاصة- الشخصية. ومن بين هذه الاقتراحات تمت المصادقة على ١٦٣ اقتراحاً في القراءات المختلفة، ومن ضمنها ١٠ اقتراحات للنواب العرب، والتي تشكل ٦,١٪ من مجمل اقتراحات القوانين التي تمت المصادقة عليها خلال العام ونصف العام الماضيين، ونحو ١,٧٪ من مجمل الاقتراحات التي تقدمت بها الأحزاب العربية.

تكشف مراجعة اقتراحات القوانين التي قدمتها أحزاب عربية وصودق عليها في القراءة الثالثة وتحولت إلى قوانين، محدوديّة قدرة العمل البرلمانيّ لدى الأحزاب العربيّة

تكشف مراجعة اقتراحات القوانين التي قدمتها أحزاب عربية وصودق عليها في القراءة الثالثة وتحولت إلى قوانين، محدوديّة قدرة العمل البرلمانيّ لدى الأحزاب العربيّة. إذ ان غالبيّة اقتراحات القوانين التي قدّمها النوّاب العرب، وصودق عليها

في القراءة الثالثة، تتعلّق بمسائل جودة البيئة والظروف الاجتماعيّة- الاقتصاديّة العامّة التي تخصّ جميع المواطنين في إسرائيل لا المواطنين الفلسطينيّين حصرا. ثمّة اقتراح قانون واحد فقط يُعتبر استثنائيًا في ما يتعلّق بالمواطنين الفلسطينيّين، وهو «قانون السلطات المحلّيّة وإلغاء دمج السلطتين المحلّيّتين باقة الغربية- جتّ»، وهو قانون مشترك لجميع الأحزاب العربيّة ولنوّاب من أحزاب أخرى.

أ. الزيارة الى ليبيا

شهد شهرا نيسان وأيّار عام ٢٠١٠ ارتفاعًا في منسوب العداء تجاه النوّاب والقيادات الفلسطينيّة في إسرائيل، إذ قام اعضاء في الكنيست والحكومة ومن الرأي العامّ بمهاجمة التصرفات والمواقف السياسيّة التي يتّخذها النوّاب والقيادات الفلسطينيّة، والتي تعبّر عن الهُويّة القوميّة ورغبة التواصل مع العالم العربيّ. منذ عام ١٩٤٨، ولا سيّما في السنوات الأخيرة، تعمل الدولة والمؤسّسة الإسرائيليّة على إسكات كلّ رغبة لدى الفلسطينيين بإقامة علاقات مع الدول العربيّة، وخاصّة تلك التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وكذلك كلّ موقف يعارض السياسة الإسرائيليّة في المناطق المحتلّة عامّة، ويعارض الحصار على غزّة خاصّة. لذلك تقوم المؤسسة الإسرائيلية بمحاولة لمنع هذا التواصل والانكشاف على المحيط العربي، الذي يجري خارج اطارها، وبشكل مستقل، ولا يخدم تطبيع صورة إسرائيل بالعالم العربي بل ينتقدها، ولا يخدم مصالح دولة لإسرائيل وأهدافها.

شهد شهرا نيسان وأيّار عام ٢٠١٠ ارتفاعًا في منسوب العداء تجاه النوّاب والقيادات الفلسطينيّة في إسرائيل

في نهاية شهر نيسان عام ٢٠١٠، حصلت لجنة المتابعة العليا للمواطنين الفلسطينيّين على دعوة رسميّة من السفير الليبيّ في الأردنّ للقيام بزيارة رسميّة إلى ليبيا.[٧] لبّت لجنة المتابعة الدعوة ونظّمت وفدًا ضمّ نحو أربعين شخصيّة قياديّة، من نوّاب كنيست حاليّين وسابقين،[٨] ورؤساء سلطات محلّيّة وصحافيّين.

لا تقيم ليبيا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكن القانون الإسرائيليّ لا يعرّفها على أنّها دولة عدو. وعليه فإنّ زيارة وفد لجنة المتابعة لا يشكّل مخالفة للقانون الإسرائيليّ، لكن القيادات السياسيّة الإسرائيليّة تعتبر ذلك تصرفاً سياسياً غير لائق يوجب محاسبة المشاركين في الوفد من اعضاء الكنيست.[٩]

منذ بدء الزيارة، بدأت المطالَبات بمعاقبة النوّاب العرب الذين شاركوا في الوفد، فقد توجّه النائب زفولون أورليف («هبايت هيهودي – همفدال» / «البيت اليهوديّ- المفدال») إلى لجنة الانتخابات المركزيّة مُطالِبًا بمنع النوّاب المشاركين في الوفد من الترشُّح في الانتخابات المقبلة، وذلك بناء على تعديل قانون أساس الكنيست ٢٠٠٨.[١٠] وفي

رسالة وجّهها إلى القاضية أيلاه فروكتشيا، رئيسة لجنة الانتخابات المركزيّة للكنيست التاسعة عشرة، طلب أورليف عقْد اجتماع سريع للّجنة لاتّخاذ قرار مسبق بمنع النوّاب وأحزابهم من خوض الانتخابات القادمة كما ينصّ القانون. كذلك توجّه إلى المستشار القانونيّ للحكومة، يهودا فينشطاين، وطلب منه التوجّه إلى الشرطة لفتح تحقيق جنائيّ فوريّ ضدّ المشاركين.[11]

أمّا النائب ميخائيل بن آري (هئيحود هلئومي -«الاتّحاد القوميّ»)، فقد توجّه إلى رئيس الكنيست، رؤوفين ريفلين، مُطالبًا بإلغاء بعض حقوق النوّاب العرب المشاركين في الوفد. وقال: «النوّاب العرب الذين التقوا القذّافي يعملون منذ فترة طويلة ضدّ دولة إسرائيل، وهم يشكّلون عمليًّا طابورًا خامسًا داخل الكنيست».[12]

نتيجة لهذه المطالب، عقْدَ اجتماع خاصّ للجنة الكنيست في ٢٤/ ٥/ ٢٠١٠، لمناقشة «الوسائل البرلمانيّة» لمعاقبة النوّاب العرب المشاركين في الوفد إلى ليبيا، أي معاقبتهم بسبب نشاط وموقف سياسيّ لا توافق عليه مجموعة الأكثريّة، من ضمنها مناقشة رفع الحصانة عنهم. في نهاية المطاف لم تتخذ خطوات عقابية تجاه اعضاء الكنيست العرب الذين شاركو في الوفد أو تجاه أعضاء الوفد الآخرين.

عقْدَ اجتماع خاصّ للجنة الكنيست في ٢٠١٠/٥/٢٤، لمناقشة «الوسائل البرلمانيّة» لمعاقبة النوّاب العرب المشاركين في الوفد إلى ليبيا،

ب. المشاركة في أسطول الحرّيّة

بعد عدّة أيّام من سفر وفد القيادات العربيّة إلى ليبيا، شاركت قيادات من فلسطينيي الداخل (السيد محمد زيدان رئيس لجنة المتابعة؛ الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية الشق الشمالي؛ والشيخ حماد ابو دعابس رئيس الحركة الاسلامية الشق الجنوبي، وحنين زعبي النائب في الكنيست عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، والناشطة السياسية لبنى مصاروة) في أسطول الحرّيّة الذي نظّمته مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية، وناشطون من أنحاء العالم بغية كسر الحصار الإسرائيليّ على غزّة. شنَّ الجهاز القانونيّ، والسياسي، والمجتمع الإسرائيليّ هجومًا على القيادات العربية التي شاركت حتّى قبل تحرُّك الأسطول[13] وبدء هجوم الجيش الإسرائيليّ العنيف على المشاركين.

مع فَرض التعتيم الإعلاميّ على عمليّة السيطرة الاسرائيلية على سفينة مرمرة، فإنّ نقل المعلومات حول ما كان يجرى كان جزئيًّا. بعد عدّة ساعات من الضبابيّة، وشظايا معلومات عن القتلى والجرحى، أعلن المتحدّث باسم الجيش، يوم الإثنين في الـ ٣١ من أيّار، في ساعات المساء، أنّ حصيلة القتلى بلغت تسعة مسافرين. كنّا ذكرنا أنّ عمليّة السيطرة على سفينة مرمرة بدأت في الساعة الرابعة والنصف فجرًا، لكن الأسطول

الذي قِيْدَ عنوةً إلى ميناء أشدود لم يصل إلى هناك إلاّ في ساعات المساء. خلال كلّ هذه الساعات الطويلة، لم يعلم المواطنون الفلسطينيّون شيئًا عن مصير ممثّليهم الذين كانوا على سفينة مرمرة. وقد تزايد التوتّر وتسارع على خلفيّة شيوع أخبار عن إصابة الشيخ رائد صلاح، أو ربّما قتْله. وكانت الشرطة الإسرائيليّة أعلنت حالة الاستنفار والتعبئة على مَداخل البلدات العربيّة، وهو ما زاد من حدّة التوتّر والخوف على مصير الشيخ صلاح. وفي الوقت نفسه الذي وُجّهتْ فيه المطالبة الممزوجة بالتحذيرات من المواطنين الفلسطينيّين بضبط النفس والحفاظ على النظام، كان الهجوم الكلاميّ العنيف على المشاركين الفلسطينيّين من الداخل يزداد حدّةً وعنفًا. وقد أعلنت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية الإضراب العام الشامل في ذلك اليوم احتجاجا على أحداث أسطول الحرية، وحصلت مواجهات مع قوات الشرطة في مدينة أم الفحم.

بعد السيطرة على الأسطول بثلاثة أيّام، عَقدت الكنيست جلسة لبحث الأحداث.[١٤] وكان من المفروض أن تقدّم النائبة حنين زعبي إعلانًا شخصيًا. كشف النوّاب اليهود خلال الجلسة عن عدوانيّة عميقة تجاه المواطنين الفلسطينيّين وتجاه ممثّليهم؛ فقد هاجم نوّاب الكنيست من الأحزاب غير العربيّة النائبة زعبي والنوّابَ العرب الآخرين.[١٥]

في ٧/ ٦/ ٢٠١٠، قرّرت لجنة الكنيست تقديم توصية إلى الهيئة العامّة للكنيست بسحب ثلاثة امتيازات من حقوق النائبة زعبي، تُمنح لكلّ نائب في البرلمان.[١٦] تلك الامتيازات هي: امتياز الخروج من البلاد؛ امتياز الحصول على جواز سفر دبلوماسيّ؛ امتياز تغطية النفقات القضائيّة من قبل الكنيست في حال تقديم النائب إلى المحكمة.[١٧] وقد صودق على الاقتراح بأغلبيّة سبعة نوّاب ومعارضة نائب واحد فقط، هو النائب إيلان غلؤون (من ميرتس). تجدر الإشارة أنّ سلب هذه الحقوق مشروط بموافقة الهيئة العامّة للكنيست.

في ٧/٦/٢٠١٠، قرّرت لجنة الكنيست تقديم توصية إلى الهيئة العامّة للكنيست بسحب ثلاثة امتيازات من حقوق النائبة زعبي، تُمنح لكلّ نائب في البرلمان. تلك الامتيازات هي: امتياز الخروج من البلاد؛ امتياز الحصول على جواز سفر دبلوماسيّ؛ امتياز تغطية النفقات القضائيّة من قبل الكنيست في حال تقديم النائب إلى المحكمة.

٤. تبني سياسية تفضيلية لليهود

بالإضافة الى سياسات محاصرة الهوية الفلسطينية وقمعها، وكذلك اقتراحات القوانين التي تهدف الى فرض التصرف السياسي «اللبق» على الفلسطينيين، تعمل الكنيست على انتهاج سياسة تفضيلية اتجاه اليهود مثل مكافأة الخادمين في قوّات الأمن، ومنحهم تسهيلات في التعليم الأكاديمي أو توزيع الأراضي. ففي ٢١/ ٧/ ٢٠١٠، صادق الكنيست بالقراءة الثالثة على اقتراح «قانون استيعاب الجنود المسرَّحين (تعديل رقم ١٢)، ٢٠١٠»،[١٨] الذي يمنح منحة تعليمية لسنة دراسية جامعية كاملة لمن يخدم في الجيش، والذين يدرسون في مؤسّسات التعليم العالي في المناطق ذات الأفضليّة القوميّة في النقب وفي الجليل وفي الضفّة الغربية.[١٩] وفي اقتراح قانون آخر تعمل

في ٢١/٧/٢٠١٠، صادق الكنيست بالقراءة الثالثة على اقتراح «قانون استيعاب الجنود المسرَّحين (تعديل رقم ١٢)، ٢٠١٠»، الذي يمنح منحة تعليمية لسنة دراسية جامعية كاملة لمن يخدم في الجيش،

الدولة على توزيع أراض لجنود مسرحين، اقتراح قانون سلطة أراضي إسرائيل (تعديل – تخصيص أراضٍ للجنود المسرَّحين)، ٢٠١٠ .[٢٠] وفقا لهذا الاقتراح يقوم مجلس أراضي إسرائيل على تخصيص أراضٍ للجنود المسرَّحين، وبدون مقابل، لغرض بناء مساكن في المناطق ذات الأفضليّة القوميّة.

تقصي مشاريع القوانين تلك المواطنين الفلسطينيّين مرّتين؛ إضافة إلى الإقصاء بفعل الخدمة العسكريّة، يجري الإقصاء كذلك عن طريق البلدات ذات الأفضليّة القوميّة والتي شملت عام ٢٠٠٩ أربع بلدات عربيّة فقط من أصل ٥٥٣[٢١] وتُوضّح هذه الأمور على نحوٍ قاطع أنّ هدف دولة إسرائيل هو ألاّ تُمنح التسهيلات إلاّ للبلدات اليهوديّة وللمواطنين اليهود، والعمل في الآن ذاته على إقصاء البلدات العربيّة والمواطنين العرب عن مناطق الأفضليّة القوميّة وإعاقة تطوُّرهم.

أ. تجمعات سكنية لليهود فقط

محاولات لمنع سكن مواطنين عرب في بلدات جماهيريّة علمانية ذات تدريج اجتماعي اقتصادي مرتفع، ومحاولات لطرد طلاب عرب من مدن إسرائيلية ذات ترتيب اقتصادي اجتماعي متدنٍ، بواسطة فتاوى دينية تحرم بيع أو تأجير بيوت للعرب، أو عن طريق تصوير الشباب العرب خطرا على الفتيات اليهوديات

تغلغل خطاب ليبرمان الى شرائح عديدة في المجتمع الإسرائيلي، منها العلماني والديني، وفي شرائح اجتماعية- اقتصادية متدنية وفي طبقات ذات مكانة عالية، وبات يأخذ ابعاداً دينية فاشية واضحة. فنجد محاولات لمنع سكن مواطنين عرب في بلدات جماهيريّة علمانية ذات تدريج اجتماعي اقتصادي مرتفع، ومحاولات لطرد طلاب عرب من مدن إسرائيلية ذات ترتيب اقتصادي اجتماعي متدنٍ، بواسطة فتاوى دينية تحرم بيع أو تأجير بيوت للعرب، أو عن طريق تصوير الشبابٍ العرب خطرا على الفتيات اليهوديات في محاولة لطرد مواطنين عرب من مدن يهودية في المركز. والمشترك في جميع تلك المحاولات والمبادرات هو إبداء العداء والعنصرية والكراهية للعرب، بشكل صريح وعلني وترجمتها على ارض الواقع.

أحد المجالات التي تتم فيها ترجمة الطرح السياسي لحزب «اسرائيل بيتنا» هو محاولات منع الفلسطينيين من السكن في بلدات جماهيرية يهودية. في بعض الحالات بواسطة تغيير في دساتير البلدات، ومن ثم شرعنة بواسطة سن قوانين في الكنيست.

في أواخر العام ٢٠٠٩ بدأت بعض البلدات الجماهيرية في الجليل، بإضافة «امتحان الولاء» كشرط للسكن فيها، وهي محاولة لوضع العراقيل أمام المواطنين الفلسطينيّين. بدأت هذه المبادرة من قبل مستوطنتي بلدات «منوف» وَ «يوڤاليم» الواقعتين في المجلس الإقليميّ مسچاف في الجليل. إذ أضافت تلك البلدات شرطاً جديداً لقبول أعضاء جدد وهو «الولاء للرؤيا الصهيونيّة». في أعقاب ذلك، بدأت مستوطنات أخرى في منطقة مسچاف، بتعديل دستورها لمنع العرب وغير الصهيونيّين من السكن فيها.[٢٢]

وجاء في الدستور الجديد أنّ المستوطنات «تضع نصب عينيها قِيَمَ الاستيطانِ والصهيونيّةِ وميراثِ إسرائيل، وقيمَ دولة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة وبروح وثيقةِ استقلال دولة إسرائيل، والتسامح، واحترام الإنسان».[٢٣] وعلى كلّ عضو جديد أن يكون شريكًا «للتصوّرات الأساسيّة ولأهدَاف الرابطة كما ينصّ عليها بند الأهداف والصلاحيّات».[٢٤]

في يوم ٢٠٠٩/١٢/٩ صادقت الكنيست في القراءة التمهيدية على تعديل أوامر الجمعيات التعاونية (لجان القبول للبلدات الجماهيرية في النقب والجليل) ٢٠٠٩، بغالبية ٦٤ عضوا ومعارضة ٨ فقط.

وحتى لا يبقى التغيير مسألة محلية لتلك البلدات، فقد تم تقديم اقتراح قانون للكنيست بهذا الخصوص. ففي يوم ٩/ ١٢/ ٢٠٠٩ صادقت الكنيست في القراءة التمهيدية على تعديل أوامر الجمعيات التعاونية (لجان القبول للبلدات الجماهيرية في النقب والجليل)[٢٥] ٢٠٠٩، بغالبية ٦٤ عضوا ومعارضة ٨ فقط.[٢٦]

جاء ما يلي في اقتراح القانون:

> منح حقوق على الأرض لشخص ما (فيما يلي المرشح) في بلدة جماهيرية... يشترط بتوصية من لجنة القبول. على لجنة القبول الأخذ بعين الاعتبار، بضمن ما تأخذه، الاعتبارات التالية: ملاءمة المرشح لأسلوب الحياة والنسيج الاجتماعي للبلدة بصفتها ذات تماسك اجتماعي وثقافي، وبما في ذلك ملاءمة المرشح للتصورات الأساسية للبلدة كما يتم تعريفها في دستور البلدة.

هكذا يتيح القانون للبلدة أن تحدد بشكل مستقل غايات البلدة وأهدافها، ومدى ملاءمة المرشحين. وبضمن ذلك تستطيع البلدة التحديد بأن تحقيق غايات الصهيونية والاعتراف بها، والاعتراف بالطابع اليهودي للدولة، هي شروط ضرورية للقبول للبلدة. في ١٧/ ١٠/ ٢٠١٠، صودق على اقتراح القانون في لجنة الدستور والقانون والقضاء، وأُعِدَّ للقراءتين الثانية والثالثة.[٢٧]

منتصف شهر تشرين الأوّل، نظّم حاخام صفد شموئيل إلياهو «اجتماعًا طارئًا» تحت عنوان «الحرب الهادئة – نحارب الانحلال في البلدة المقدّسة صفد»

مجال آخر تترجم فيه تلك السياسات كان في مدن يهودية يقيم فيها طلاب عرب، وعن طريق فتاوى دينية. ففي منتصف شهر تشرين الأوّل، نظّم حاخام صفد شموئيل إلياهو «اجتماعًا طارئًا» تحت عنوان «الحرب الهادئة – نحارب الانحلال في البلدة المقدَّسة صفد». أقيم الاجتماع في هيكل الثقافة في صفد، وشارك فيه نحو ٤٠٠ شخص،[٢٨] وقيل هناك إنّ مصدر انحلال اليهود هو الكلّيّة الاكاديمية في البلدة التي معظم طلاّبها مع العرب، وأنّهم يستأجرون البيوت في البلدة. قبل الاجتماع، نُشرت رسالة بتوقيع ١٨ حاخاماً يهوديًا معظمهم من صفد، وعلى رأسهم الحاخام إلياهو، تدعو السكّان إلى عدم تأجير البيوت لغير اليهود، لأنّه «من يبع أو يؤجّر شقّة

لغير اليهوديّ، يتسبّب في انخفاض الأسعار». وفي نهاية الرسالة جاء أنّه «ينبغي على جيران ومعارف مَن يؤجّر لغير اليهود تحذيره ومن ثَمّ يحقّ لهم نشر الأمر علنًا، والابتعاد عنه ومنع المتاجرة معه وإشراكه في المناسبات الدينيّة». [٢٩]

الحاخام إلياهو: «سلوكهم ليس لطيفًا» (ويقصد العرب). وقال إنّه لو تصرّف العربيّ كضيف ما كانت ثمّة مشكلة

وفي مقابلة مع صحيفة معاريف، قال الحاخام إلياهو: «سلوكهم ليس لطيفًا» (ويقصد العرب). وقال إنّه لو تصرّف العربيّ كضيف ما كانت ثمّة مشكلة، لكن «عندما يتصرّف العربيّ كأنّه صاحب البيت ويحاول فرض أسلوب حياته، فمن الناحية الدينيّة يُمنع تأجيره بيتًا. إن كان هنالك أكثر من ثلاثة أشخاص عرب في الحيّ، فهذا يعني أنّ اليهود يُخْلُون لهم مركز البلدة. على اليهوديّ عدم الهرب من العرب، عليه دفع العرب إلى الهرب». [٣٠]

نداء رجال الدين اليهود بعدم تأجير بيوت للعرب ليس ظاهرة محلّيّة عابرة، بل تحظى بشرعيّة من قبل العديد من رجال الدين، مثل الحاخام عوفاديا يوسيف. في نهاية تشرين الأوّل، قال يوسيف خلال درس دينيّ: «ينبغي تفضيل المشتري اليهوديّ حتّى إذا دفع مبلغًا أقلّ؛ لأنّ الرزق من السماء». [٣١] وفي كانون الأول ٢٠١٠ وقع قرابة ٥٠ حاخام مدن على فتوى دينية تحرم بيع أو تأجير بيوت للعرب. [٣٢]

بالإضافة إلى فتوى الحاخامات، نشر في نهاية الشهر ذاته رسالة من نساء الحاخامات تمنع الفتيات اليهوديات من لقاء شباب عرب وإقامة علاقات معهم. [٣٣] وقد نشرت الرسالة عن طريق جمعية «لهباة- الشعلة»، وجاء فيها، «لا تلتقي بشاب عربي، لا تعملي في مكان عمل يعمل فيه شباب عرب، ولا تخدمي خدمة وطنية مع شباب عرب». وتدعي نساء الحاخامات ان الهدف من الرسالة هو منع الانحلال او علاقات زوجية بين يهوديات وعرب. [٣٤]

رسالة من نساء الحاخامات تمنع الفتيات اليهوديات من لقاء شباب عرب وإقامة علاقات معهم

رسائل الحاخامات ونساء الحاخامات لم تبق حبرا على ورق. فقد ترجمت في مدينة صفد بمنع تأجير مساكن لطلاب عرب ومعاقبة من يؤجر مساكن لهم. كذلك ترجمت في مظاهر دعم وتأييد في مدن إسرائيلية مركزية. فعلى سبيل المثال أقيمت مظاهرة في مدينة بت- يام في المركز ضد بيع أو تأجير بيوت للعرب بحجة أنهم يخرجون ويتواعدون مع فتيات يهوديات مما يفسد هؤلاء الفتيات. [٣٥] كذلك عقدت مظاهرة في مدينة تل- ابيب ضد تأجير بيوت للعرب بحجة انهم يأتون بالعنف والجريمة الى الأحياء اليهودية، ويقومون بالتحرش بالفتيات اليهوديات. [٣٦]

بالتوازي مع الميل لتقليص إمكانيات سكن العرب في بلدات يهودية، تعمل الدولة، وبواسطة سياسات التخطيط على خنق البلدات العربية، وعدم الاعتراف بقرى عربية

في النقب، وعدم توسيع مناطق نفوذ البلدات العربية، وهدم بيوت وقرى بأسرها كما حصل في قرية العراقيب في النقب. وقد شهد العام ٢٠١٠ ارتفاعا شديدا في وتيرة هدم البيوت العربية.

العام ٢٠١٠ رقما قياسيا في هدم السلطات لمنازل عربية، إذ هدمت ٢٢٧ مبنى عربي الملكية في مختلف أنحاء البلاد

فقد اظهرت دراسة أعدها المركز العربي للتخطيط البديل، ان العام ٢٠١٠ سجل رقما قياسيا في هدم السلطات لمنازل عربية، إذ هدمت ٢٢٧ مبنى عربي الملكية في مختلف أنحاء البلاد، ويشكل هذا زيادة بنسبة ٣٨٪ بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٩، حيث هدمت السلطات ١٦٥ مبنى.[٣٧] كما توضح الدراسة أن القرى العربية غير المعترف بها في النقب حظيت مجددا بحصة الأسد، حيث قامت سلطات التنظيم والداخلية بهدم ٢٠٥ مبانٍ فيها. وقد بين المركز ان عمليات الهدم طالت مختلف أنواع المباني، السكنية، التجارية، الزراعية والدينية.

وجاء أيضا ان الحكومات الإسرائيلية لا تصادق على المخططات الهيكلية للسلطات المحلية العربية ولا تزود البلدات العربية بأراض لبناء مبان سكنية، لكنها تتوقع أن يبني المواطن العربي بيته بحسب القانون. هذه المفارقة هي دائرة مفرغة مستهجنة، فكل بناء تحت هذه الشروط سيكون حتما غير قانوني. وأضافت الدراسة أن غالبية البلدات التي تم هدم البيوت فيها هي بلدات تعاني من عدم وجود مخطط هيكلي محلي مصادق عليه أو من مخططات هيكلية قديمة لا تمت بصلة لواقع هذه البلدات ومستقبلها، وهذا هو السبب والمسبب في تفاقم ظاهرة البناء غير «القانوني».

دراسة أخرى للمركز العربي للتخطيط البديل، تناولت حجم الأراضي التي وفرتها دائرة أراضي إسرائيل للبلدات العربية في الأعوام الأخيرة جاء، أنه خلال الفترة من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٩ كان المواطنون العرب في البلاد بحاجة لـ ٥٥٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً لتفي احتياجاتهم السكنية، مقابل الحاجة لـ ٢١٧٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً لدى المواطنين اليهود. مع العلم أن دائرة أراضي إسرائيل وفرت خلال الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩ فقط ٢١٪ من الأراضي المطلوبة لتفي احتياجات المواطنين العرب من الوحدات السكنية. في حين وصلت هذه النسبة لـ ٦٣٪ لدى المواطنين اليهود.[٣٨]

خلال الفترة من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٩ كان المواطنون العرب في البلاد بحاجة لـ ٥٥٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً لتفي احتياجاتهم السكنية، مقابل الحاجة لـ ٢١٧٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً لدى المواطنين اليهود

المواطنون العرب في إسرائيل وعلى الرغم من كونهم يشكلون حوالي ألـ ١٨٪ من السكان إلا أن نسبة الوحدات السكنية المخصصة لهم من قبل دائرة أراضي إسرائيل لا تتعدى نسبة ألـ ٥٪ في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. هذه النسبة ترتفع لتصل إلى ١٣٪ و ١٢٪ في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لكنها تعود للهبوط في العام ٢٠٠٩ لغاية ٦٪.

كما أظهرت الدراسة ان دائرة أراضي إسرائيل تخصص جزءا ضئيلا جدا من

مناقصات الأراضي لغايات الصناعة والتجارة والسياحة للمجتمع العربي. وهو الأمر الذي يظهر أن هذه المجالات تقع في أدنى سلم أولويات السلطة عندما يتعلق الأمر بالمجتمع العربي في البلاد.

الخدمة الوطنية- المدنية

تزداد في السنوات الأخيرة محاولات السلطات الاسرائيلية لفرض ما يسمى بالخدمة الوطنية- المدنية على الشباب العرب، بواسطة إغراءات مالية ومعيشية، منها تقديم معاش شهري زهيد، ومنها مساعدة في قسط التعليم الجامعي في حال بلغ المشارك تلك المرحلة. ووفقا لمعطيات سلطة الخدمة الوطنية فقد بلغ عدد الشباب العرب الذين شاركوا في برنامج الخدمة الوطنية في العام ٢٠١٠ قرابة ١٥٠٠ شاب وشابة (تشكل الفتيات قرابة ٩٠٪)، مقابل ٢٥٠ في العام ٢٠٠٥. وعلى ما يبدو لا تكتفي الدولة بهذا العدد وتريد رفعه. في العام الأخير كانت هناك محاولات لفرض هذه الخدمة كخدمة إلزامية بواسطة قوانين.

يقول الباحث مهند مصطفى، ان فكرة طرح الخدمة المدنية- قومية على الفلسطينيين ليست جديدة، وهي تعود لسنوات الخمسينيات. حينها كان هناك عدة اقتراحات لتشجيع العرب لدخول الخدمة المدنية، كخدمة بديلة للخدمة العسكرية، وربطها بالقبول للتعليم العالي. وكانت هذه الأفكار تطرح دائما عن طريق مستشار الشؤون العربية لرئيس الوزراء، لكنها لم تطبق. الفترة الثانية هي فترة التسعينيات، تحديدا بعد اتفاقيات أوسلو. منها على سبيل المثال قرار الحكومة في العام ١٩٩٨ بصياغة مشروع لإجبار الشباب العربي على أداء خدمة مدنية. وفي العام ١٩٩٩ قررت حكومة باراك تكليف مجلس الأمن القومي إجراء بحث شامل حول موضوع الخدمة المدنية للعرب. وبدأ تنفيذ المشروع فعلا، لكن الانتفاضة وهبة أكتوبر أوقفت المشروع كليا. الفترة الثالثة هي الفترة الحالية وتعود بداياتها الى هبة أكتوبر والانتفاضة. وفي هذه الفترة كثفت الدولة من وسائل الإغراء والإقناع للتأثير على الشباب العرب المشاركة في تلك الخدمة.[٣٩]

بعد هبة أكتوبر عام ٢٠٠٠ ومقتل ١٣ شابا عربيا برصاص قوى الشرطة عينت حكومة باراك لجنة أور للتحقيق في تلك الأحداث. تقول لجنة أور في سرد صيرورة التوتر الحاصل في علاقة الدولة مع المواطنين العرب والتي أدت الى اندلاع أحداث الاحتجاج، ان تراكم الغبن والتمييز اليومي تجاه الأقلية العربية ونضوج عدة عوامل داخل المجتمع وتغيرات في الدولة بعد بدء عملية السلام، ساهمت جميعا في تنامي مشاعر العداء تجاه الدولة، والى اندلاع المواجهات.

وفي تحليليه للمواقف والتصرفات السياسية لدى فئات المجتمع العربي، يخلص التقرير أن الفئة الأكثر تطرفا هي فئة الشباب - والتي تشكل أكبر فئة عمرية لدى المجتمع العربي- وبشكل خاص طلاب الجامعات. من هنا يمكننا الاستخلاص ان الفئات والحركات السياسية التي أشار إليها التقرير على انها أبرز عوامل «التطرف» سوف تحظى باهتمام المؤسسات الأمنية للدولة وسوف تكون عنواناً رئيسياً لسياسات الاحتواء والقمع من قبل الدولة، من ضمنها فئة الشباب العرب. وهذا هو المدخل لفهم المحاولات الحالية لفرض الخدمة الوطنية- المدنية عليهم، إذ تناولت اللجنة الحاجة الى صقل وعي جديد لدى المواطن العربي بحيث لا يرى الدولة عدواً.

بعد إصدار توصيات لجنة أور قامت الحكومة الإسرائيلية بتعين لجنة وزارية لاعداد توصيات للحكومة لتطبيق استنتاجات لجنة أور، سميت لجنة لبيد (على اسم وزير القضاء الاسبق تومي لبيد- رئيس اللجنة). وقد نشرت اللجنة توصياتها في في ٣ حزيران ٢٠٠٤. ووجدت لجنة لبيد ضرورة «بأن تشجع الحكومة فكرة إقامة خدمة وطنية رسمية ومدنية يُؤديها المواطنون الإسرائيليون ممن لا يُدعون للخدمة العسكرية بحيث يمكنهم أداء هذه الخدمة تطوعاً ضمن إطار مجتمعهم، والحكومة من جانبها تشجع إمكانية توسيع دائرة المتطوعين من أبناء الوسط العربي للجيش ولشرطة إسرائيل».

وقد قامت لجنة لبيد بترجمة هذه التوصية الى برنامج عمل فعلي، وبواسطة اقتراح متكامل لإنشاء هيئة حكومية تعمل على تنفيذ تجنيد الشباب العرب في الخدمة المدنية. والهدف من خلف هذا البرنامج هو احتواء الشباب العرب كونهم الأكثر «تطرفا» أو قابلية «للتطرف» كما يتضح من تحليل خبراء لجنة أور، ومن ثم جسر الهوة بين الشباب العرب والدولة وصقل وعي جديد يطمس الهوية القومية للشباب العرب ويمهد الطريق لتجنيدهم للجيش. بغية تطبيق توصيات لجنة لبيد أقامت الحكومة لجنة عبرية لوضع خطة عمل لتطبيق مشروع الخدمة الوطنية- المدنية.

أقرت الحكومة بتاريخ ١٨-٢-٢٠٠٧ توصيات لجنة عبري التي حددت ملامح ومضامين مشروع الخدمة المدنية التي أوصت بها لجنة لبيد. من ضمن ذلك إقامة سلطة الخدمة المدنية. كذلك أقرت الحكومة السماح للقيام بالخدمة المدنية فقط من خلال مؤسسات أو جمعيات تحصل على تصريح رسمي من الحكومة لهذا الهدف.

يعتبر المواطنون الفلسطينيون وقياداتهم هذه الجهود كمحاولة لصقل وعي سياسي مشوه ومعادٍ للهوية الفلسطينية لدى الشبان العرب، وكخطوة أولى لتجنيدهم للجيش. من هنا كانت هناك وما زالت معارضة شديدة لهذا البرنامج من قبل القيادات العربية والتي أقامت

لجنة خاصة، تعمل تحت اشراف لجنة المتابعة العليا، لمناهضة الخدمة المدنية. حتى الآن لم تنجح تلك البرامج المبنية على التطوع وذات المردود الضئيل، بإحداث تحول في موقف الشبان العرب من المشروع أو من الشرطة أو من الخدمة العسكرية، كما أنها لم تنجح في استقطاب أعداد كبيرة من الشبان. على ضوء فشل البرامج التطوعية يحاول متخذو القرارات فرض الخدمة الوطنية على الشبان الفلسطينيين، بما في ذلك بواسطة القانون.

من بين اقتراحات القوانين التي طرحت في الكنيست لتحقيق هذا الهدف كان اقتراح قانون حقوق للمشاركين في الخدمة العسكريّة أو القوميّة، ٢٠١٠.[٤٠] وجاء في اقتراح القانون: «يهدف اقتراح القانون هذا إلى منح الاعتراف بأهمّيّة الخدمة العسكريّة والخدمة الوطنية لمواطني الدولة؛ ومن خلال الاعتراف بفضل جنود الجيش الإسرائيليّ والمشاركين في الخدمة الوطنية، نقترح في مشروع القانون هذا منْحَ المشاركين أفضليّة في الحقوق المدنيّة مقارَنة بمن لم يؤدِّ تلك الخدمة».[٤١] ومن بين تلك الأفضليّات، يقترح مقدِّمو القانون منْحَ أفضليّات وتسهيلات في التعليم العالي وإيجار البيوت؛ فعلى سبيل المثال، يستحقّ الجندي المسرَّح الذي يتعلّم في مؤسّسة للتعليم العالي الحصولَ على مساعَدة في قسط التعليم بمبلغ يصل حتّى ٩،٣٥٠ شيكلاً جديدًا، خلال العام الأوّل من دراسته لنيل الشهادة الجامعيّة الأولى. كذلك يستحقّ هذه المساعدةَ مَن قام بالخدمة الوطنية، شريطة أن يكون المسرَّح قد أنهى فترة الخدمة. وفي المساعدة في شراء بيت: من يخدم في الجيش خدمة كاملة، أو من يخدم لفترة سنتين على الأقلّ في الخدمة الوطنية، يستحقّ الحصول على علاوة تبلغ نسبتها ١٠٪ من مجمل النقاط التي يستحقّها بناء على المعايير المتّبَعة في تلك الفترة، وذلك مقابل كلّ سنة خدمة، وهذا من أجل احتساب مبلغ قرض الإسكان من الدولة بهدف شراء منزل أوّل؛ ومَن أدّى الخدمة العسكريّة الكاملة أو قام بالخدمة المدنيّة لفترة سنتين على الأقلّ، يستحقّ الإعفاء التامّ من دفع رسوم للدولة خلال العام الأوّل من إنهاء الخدمة، شريطة أن يكون قد أدّى الخدمة بصورة سليمة. ويخصص في كلّ مناقصة لتوزيع أراضٍ، يخصَّص ما لا يقلّ عن ٢٥٪ من مجموع الأراضي أو الوحدات السكنيّة المعروضة للبيع، للجنود المسرَّحين أو لمن أدّى الخدمة المدنيّة لمدّة عامين على الأقلّ.

وفي شهر شباط ٢٠١٠، قدّمت النائبة تسيبي حوطوبلي (الليكود) اقتراح قانون الخدمة المدنيّة، ٢٠١٠،[٤٢] الذي يرمي إلى فرض خدمة مدنيّة إلزاميّة. وفقا لاقتراح القانون، «المواطن المُعْفَى من الخدمة الأمنيّة بناء على قانون الخدمة الأمنيّة، وكذلك مَن لم يُستدعَ لأداء الخدمة النظاميّة بناء على القانون أعلاه، وبعد أن بلغ ١٨ عامًا ولم يتجاوز سِنّ الـ ٢٥، عليه المثول للخدمة المدنيّة لمدّة ٢٤ شهرًا».

وكذلك قدم للكنيست اقتراح قانون الخدمة الأمنية (تعديل – واجب الخدمة الوطنية، أو المدنية لمن لم يشارك في الخدمة النظامية)، ٢٠١٠ .[٤٣] الذي يهدف أيضا الى فرض خدمة وطنية إلزامية .

وفي تاريخ ١١/ ٧/ ٢٠١٠، قرّرت اللجنة الوزاريّة لشؤون التشريع تأييد اقتراح «قانون الخدمة في سلك الدولة (تعيينات) (تعديل – التفضيل المصحِّح)، ٢٠٠٩ .[٤٤] وتقديمه للكنيست . بناء على القانون، فإن المسرحين من الخدمة الوطنية سيحصلون على أفضلية في الحصول على وظائف حكومية» . وجاء في اقتراح القانون «في حالة وجود مرشحين لوظيفة في سلك الدولة متساويين في مؤهلاتهما، تمنح الأفضلية لمن أدى الخدمة النظامية كما تم تعريفها في قانون استيعاب الجنود المسرحين، ١٩٩٤» .

على ما يبدو ان تعامل الدولة والسياسات المنتهجة تجاه الفلسطينيين لا تأتي من فراغ، وتعكس مواقف المجتمع الإسرائيلي بشكل جلي، وتلقي تأييدا واسعا، كما يظهر في استطلاعات الرأي العام .

ثقافة سياسية داعمة

تصر إسرائيل على تعريف ورؤية ذاتها كـ «دولة يهودية وديمقراطية» متواجدة تحت تهديد وجودي مستمر . فالعطب أو الثغرات في النظام الديمقراطي القائم ما هي الا نتاج لحالات تصدع داخلي بين شرائح المجتمع الإسرائيلي، أو بسبب الشرخ بين الأغلبية اليهودية والأقلية الفلسطينية، أو نتيجة لإسقاطات الصراع الإسرائيلي العربي . لكن على أرض الواقع لا مانع لدى الجمهور الإسرائيلي (والقصد اليهودي) من إبداء مواقف تتعارض مع القيم الديمقراطية، ولا ان تشير مؤشرات علمية عالمية موضوعية الى تآكل «الديمقراطية الإسرائيلية» . هذه المواقف والتحولات تدعم وجود قيادات قوية بمنظار إسرائيلي وتوفر الدعم لسياسات الحكومة تجاه الفلسطينيين، ومن ضمنها اشتراط المواطنة بالولاء لإسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية» .

تصر إسرائيل على تعريف ورؤية ذاتها كـ «دولة يهودية وديمقراطية» متواجدة تحت تهديد وجودي مستمر

في تشرين الأول ٢٠١٠ نشر المعهد الإسرائيلي للديمقراطية «مؤشر الديمقراطية» للعام ٢٠١٠، الذي يقيم محتويات الديمقراطية وفقا لمؤشرات علمية عالمية . ويفحص المؤشر ثلاثة مكونات أساسية للديمقراطية : جانب المؤسسات؛ جانب الحقوق؛ وجانب الاستقرار السياسي مقارنة مع سنوات سابقة ومع دول ديمقراطية أخرى . تعزز نتائج المؤشر للعام ٢٠١٠ وهم الديمقراطية في إسرائيل، وتدعم ادعاءات كونها ديمقراطية إجرائية (شكلية) دون ان تتمتع بالقيم الديمقراطية الجوهرية، بالإضافة إلى تفشي ظواهر الفساد الإداري والمالي .

في جانب المؤسسات، والذي يفحص العلاقات بين المؤسسات السياسية المختلفة، الشفافية، المسؤوليات، والتوازن بين السلطات احتلت إسرائيل مكانا مرتفعا مقارنة مع ٣٥ دولة ديمقراطية. ففي مقياس الكبح والتوازن بين المؤسسات حصلت على ٠,٧٧ نقاط وجاءت في المكان السابع. كما وجد المقياس تحسنا ما مقارنة مع نتائج أعوام سابقة. في مقياس «القدرة على الحكم»، الذي يشمل عملية الانتخابات وتداول الحكم وآليات المراقبة ومدى احترام المواطن للسلطات، حصلت إسرائيل على ٨٦ نقطة وجاءت في المكان ١٤ (قبل الأخير) من أصل ٣٥ دولة. بينما تراجعت في مقياس التمثيل والمسؤولية وحصلت على ٦٨,٣ نقطة وجاءت في المرتبة ٨ (قبل الأخيرة)، بعد جنوب أفريقيا وبلغاريا وكوريا الجنوبية، ورومانيا والأرجنتين والمكسيك وتايلاند. وفي مقياس نجاعة الحكم حصلت على ٨٨,٢ نقطة واحتلت مكاناً في وسط الجدول. أي ان إسرائيل تحقق نتائج لا بأس بها في جانب الديمقراطية الإجرائية، وفصل السلطات والرقابة المتبادلة بين السلطات.

تحصل إسرائيل على ٥ نقاط في مقياس القانون والنظام، الذي يقاس من ٠ الى ٦ درجات. وهذا ترتيب مرتفع يعكس استقلالية القضاء والقدرة على فرض القانون، واحترام معظم المواطنين للقانون. وفي معظم مقاييس القانون والنظام تحصل إسرائيل على مراتب متقدمة. لكن إسرائيل تراجعت في مقياس الفساد السياسي مقارنة بالسنوات السابقة واحتلت المكان الـ ١٦ من أصل ٣٥ دولة. جاء تدريجها أفضل من دول مثل الأرجنتين (المرتبة الأخيرة) والمكسيك وجنوب أفريقيا وتايوان واسبانيا ورومانيا، بينما كانت معظم الدول الغربية في مراتب أعلى من إسرائيل.

في مقياس الاستقرار السياسي، المُعرَف بعدم وجود تغيرات أساسية في النظام أو تشويش على عمل الجهاز السياسي، ومستوى العنف، وفترة حكم الحكومة ومستوى النزاعات القومية والسياسية، احتلت إسرائيل المكان الأخير من بين ٣٦ دولة. كذلك في مقياس التوترات القومية احتلت المكان الأخير مع تايلاند. ويفسر معدو التقرير هذه النتيجة بسبب تأثير وضعية إسرائيل الأمنية.

في جانب آخر يفحص مؤشر الديمقراطية، عن طريق استطلاع رأي، مدى اهتمام الجمهور بالعملية السياسية، الثقة بأجهزة الحكم والمؤسسات، ومدى تذويت- استبطان المجتمع للقيم الديمقراطية. في هذا السياق يرى معدو البحث ان الصورة في المجتمع الإسرائيلي غير مشجعة. اذ لم يعر الجمهور اهتماما كبيرا بالسياسية، وفقط ٦٢٪ من المستطلعين قالوا انهم يهتمون بالسياسية. وعبرت غالبية من المستطلعين عن عدم رضاها

تحصل إسرائيل على ٥ نقاط في مقياس القانون والنظام، الذي يقاس من ٠ الى ٦ درجات. وهذا ترتيب مرتفع يعكس استقلالية القضاء والقدرة على فرض القانون، واحترام معظم المواطنين للقانون.

تحصل إسرائيل على ٥ نقاط في مقياس القانون والنظام، الذي يقاس من ٠ الى ٦ درجات. وهذا ترتيب مرتفع يعكس استقلالية القضاء والقدرة على فرض القانون

عن أداء الديمقراطية في إسرائيل. والأخطر من ذلك ان ٦٠٪ من المستطلعين يؤيدون المقولة ان «وجود قيادات قوية يمكن ان يفيد الدولة أكثر من النقاشات والقوانين». كما قال ٤٤٪ من المستطلعين انهم يفضلون وجود قائد قوي على الانتخابات أو البرلمان. وبهذا المعنى يميل المجتمع الإسرائيلي لقبول سلطة قوية، ونظام سلطوي يمكنه التحكم، أكثر من ميوله لقبول نظام ديمقراطي.

عبر ٥٥٪ عن موافقتهم على مقولة أن «وضع إسرائيل سيكون أفضل بكثير في حال عدم الاكتراث بقواعد الديمقراطية والتشديد على حفظ القانون والنظام العام»

أما في جانب الحقوق والقيم الديمقراطية الجوهرية، نجد ان الصورة بعيدة كل البعد عن تبني واستبطان مفاهيم الديمقراطية. فقد أيد ٥٤٪ من المجتمع اليهودي منح مساواة تامة في الحقوق للسكان الفلسطينيين في إسرائيل؛ بالتوازي يوافق ٥٣٪ من الجمهور اليهودي على قيام الحكومة بتشجيع هجرة المواطنين الفلسطينيين (٧١٪ من اليهود المهاجرين مقابل ٥٠٪ من اليهود القدامى). ٧٠٪ من اليهود يعارضون إشراك أحزاب عربية في الائتلاف الحكومي؛ ٨٦٪ يوافقون على ان تتخذ القرارات المصيرية لدولة إسرائيل بأغلبية يهودية. أي ان المجتمع اليهودي في إسرائيل لا يوافق على منح المواطنين الفلسطينيين حقوقا سياسية أو تأثيراً على القرارات السياسية في الدولة، ويرغب ان تقوم الحكومة بتشجيع هجرتهم.

وقد عبر ٥٥٪ عن موافقتهم على مقولة أن «وضع إسرائيل سيكون أفضل بكثير في حال عدم الاكتراث بقواعد الديمقراطية والتشديد على حفظ القانون والنظام العام». وقال قرابة ٤٠٪ ان النظام الديمقراطي لا يناسب حالة إسرائيل بسبب أوضاعها الأمنية، ومن الأفضل ان يكون هناك نظام يهتم أقل بمواقف الجمهور». وفي تدريج أهمية المكونات في تعريف إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية» فقد عبر ٤٨٪ من المجتمع اليهودي عن أهمية متساوية للمركبين، و ٣٢٪ يفصلون تعريفها كيهودية وفقط ١٧٪ يعتبرون ان تعريفها الديمقراطي أهم. ٦٢٪ من المجتمع اليهودي يدعم ربط الحق بالمواطنة بإعلان الولاء لدولة إسرائيل كدولة «ديمقراطية يهودية وصهيونية».

العنف في المجتمع الفلسطيني

بلغت نسبة العائلات الفقيرة قرابة ٥٤٪ من العائلات العربية، وبلغ مستوى البطالة ٩٪

يعيش الفلسطينيون في إسرائيل أحوالا اقتصادية صعبة. إذ بلغت نسبة العائلات الفقيرة قرابة ٥٤٪ من العائلات العربية، وبلغ مستوى البطالة ٩٪، بالتوازي مع انخفاض متواصل في نسب المشاركة في أسواق العمل، إذ بلغ في العام ٢٠٠٩ قرابة ٣٩٪ مقابل ٤٥٪ في تسعينيات القرن المنصرم. كما ان مستويات التعليم لدى الفلسطينيين في إسرائيل أدنى من مستويات التعليم لدى المجتمع اليهودي، إذ بلغت

نسبة نجاح الطلاب العرب في امتحانات التوجيهية العامة قرابة ٣٣٪ بينما بلغت في التعليم اليهودي ٦٠٪. وما زالت الفروقات بين دخل العائلات العربية واليهودية كبيرة، إذ يصل معدل دخل العائلة العربية قرابة ٥٠٪ من دخل العائلة اليهودية. وفي هذا الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المتدهورة، وفي ظل غياب تعامل جدي من قبل مؤسسات الدولة، نجد ان انحراف المجتمع للعنف والجريمة هو أمر متوقع، بل ان حالة البلدات العربية شبيهة الى حدّ بعيد بحالة إحياء الفقر المنتشرة في ضواحي المدن الكبيرة.

في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية، وسياسات الإفقار، وتزايد العنصرية تجاه الفلسطينيين، تتزايد في السنوات الأخيرة مظاهر العنف والقتل داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل، وتتزايد معها المخاوف من إسقاطات تنامي العنف. فيكاد لا يمر أسبوع دون حادث قتل أو محاولة قتل، أو إطلاق نار أو طعن، ولا تخلو من هذه الظواهر أية بلدة عربية. بل ان البعض يعتقد ان «استشراء العنف وتفشي الجريمة، بات يهدّد نسيجنا الاجتماعي وعافيتنا الجماعية».[٤٥] فقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا متواصلاً في معدّل الجريمة. وقد كان الارتفاع في العام ٢٠٠٩ هو الأعلى بينها، حيث ارتفعت بنسبة ٤,٨٪ عنها في السنة السابقة.[٤٦] كما دلّت معطيات العام ٢٠٠٩ على ما يلي:

قرابة ٥٠٪ من السجناء والمعتقلين الجنائيّين كانوا من العرب، وبلغت نسبتهم ٤٠٪ من السجناء والموقوفين لمخالفات عنف في العائلة

- قرابة ٥٠٪ من السجناء والمعتقلين الجنائيّين كانوا من العرب، وبلغت نسبتهم ٤٠٪ من السجناء والموقوفين لمخالفات عنف في العائلة.[٤٧]
- شكّل العرب ٤١٪ من المشتبه بهم في ملفّات القتل، وَ ٣٦٪ من ملفّات محاولات القتل، وَ ٣٦٪ من ملفّات الاعتداءات القاسية.[٤٨]
- بلغ عدد حالات القتل الجنائي في إسرائيل ١٢١ حالة، ٧١ منها في المجتمع العربيّ.[٤٩] اي ان قرابة ٦٠٪ من حالات القتل الجنائي وقعت داخل المجتمع العربي، بينما يشكل المجتمع العربي داخل حدود الـ١٩٤٨ قرابة ١٥٪ من مجموع السكان. ومن بين ١٢ امرأة قُتلت، كانت هنالك ٩ عربيّات.[٥٠]

وفي يوم مكافحة العنف ضد النساء، جاء في معطيات أعدها مركز المعلومات في الكنيست، انه في العام ٢٠١٠ قتلت في إسرائيل ١٥ امرأة على يد أزواجهن. منهن ست نساء عربيات (٤٠٪ من المجموع).

مع تزايد العنف والجريمة، بدأ يتنامى قلق القيادات العربية ومؤسسات المجتمع مدني، وبدأت بوادر تحرك لتوعية المجتمع من آفات العنف، وللضغط على الحكومة والشرطة الإسرائيلية للتعامل مع الموضوع بجدية. وقد عقد نهاية العام مؤتمر لمكافحة

العنف في الوسط العربي بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٠. أعرب محمد زيدان، رئيس لجنة المتابعة للجماهير العربية، في المؤتمر، عن قلقه الشديد «لتصاعد أشكال وحجم ظواهر العنف مناشدا الجميع كل في مكانته ومهامه ومنصبه لتكثيف الجهود للتصدي لها». [٥١] رئيس بلدية الناصرة ورئيس لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، المهندس رامز جرايسي قال: «موضوع العنف وانتشاره هو الموضوع الأخطر في مرحلتنا الحالية حيث ان ازدياد ظواهر العنف هي أخطر تحدٍّ نواجهه، لأننا لا نستطيع تطوير الواقع مع وجود سرطان العنف الذي يضعفنا في مواجهة القضايا الجوهرية الوجودية». [٥٢]

وقد عرضت في المؤتمر معطيات جديدة حول العنف في المجتمع العربي، من دراسة أعدها د. محمد حاج يحيى، جاء فيها ان: [٥٣]

- ١٠٪ من الأحداث والمراهقين تعرضوا للتهديد والاعتداء بأداة حادة،
- ١٥ الى ٢٠٪ تعرضوا لاعتداء احد أفراد العائلة عليهم بعصا أو حزام أو غيره،
- ١٧ ٪ شاهدوا آبائهم يصفعون أمهاتهم ويدفعونهن بقوة،
- ٨٠٪ شاهدوا ملاحقة شخص بهدف الاعتداء عليه وإلحاق الأذى به،
- ٧٤٪ شاهدوا شخصا يعتدي على آخر بالضرب المبرح،
- ٦٦٪ شاهدوا شخصا يعتدي على آخر بسلاح غير ناري،
- ٢١٪ شاهدوا شخصا يعتدي على آخر حتى الموت،
- ٥٢٪ تعرضوا للضرب من قبل شخص ما في المجتمع .

حالة العنف لدى المجتمع العربي ليست في معزل عن الحالة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. فاستمرار التمييز القوميّ والفقر يجعل حياة العربيّ في هذه الدولة مشحونة بالإحباط والغضب، ممّا يشكّل أرضًا خصبة للعنف والانحراف.

وتوجه بعض القيادات اللوم المباشر لشرطة إسرائيل وتقاعسها في مواجهة العنف. فقد قال النائب جمال زحالقة، على سبيل المثال لا الحصر، في جلسة خاصة للجنة الداخلية في الكنيست، ان «ظاهرة العنف في المجتمع العربي خطيرة جداً وتنذر بكارثة اجتماعية محدقة وتتطلب معالجة جذرية من قبل جهاز الشرطة». وتساءل ما إذا كانت قيادة الشرطة والمسؤولون في وزارة الأمن الداخلي قد أعدّوا خطة واضحة لمحاربة العنف والجريمة. واعتبر النائب ان تقصير الشرطة في محاربة الجريمة، وانعدام الردع اللازم لحالات الإجرام، هو ما يؤدي إلى استمرار حالات القتل وتزايد نسب العنف. فالشرطة لا تتعامل مع حالة قتل في كفر قرع وتل أبيب بالمستوى نفسه من الجدية. هناك تمييز صارخ في محاربة الجريمة في الوسط العربي مثل التمييز ضد العرب في كل المجالات. [٥٤] ويرى الأخصائي النفسي مروان دويري انه لا يمكن فهم ظاهرة العنف لدى المجتمع العربي على نحوٍ اختزاليٍّ، وأن تُعزى إلى عامل أو عوامل دون

إدراك التفاعل القائم بين جميع هذه العوامل ضمن حِراكٍ منظوميّ متواصلٍ يشمل المُناخَ السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ والنفسيّ السائد في مجتمعنا وفي الدولة وفي العالم بعامّة، ويشمل حالة التمييز والاضطهاد القوميّ الممارَس تجاه المواطنين العرب في إسرائيل من جهة، والميراث الثقافيّ والقِيَميّ الذي ساد (ولا يزال) في مجتمعنا العربيّ من جهة أخرى. . . الجديد في ساحة العنف ليس كمّيًّا فحسب، بل هو –في أساسه– نوعيّ. يمكن القول – بشيء من التعميم– إنّ الحالة اليوم هي حالة انفلات: انخفض فيها عنف السلطة الاجتماعيّة والتربويّة، وارتفع فيها عنف الفئات المحبَطة والضائعة، ولا سيّما عنف الشباب. الأمر الثاني الذي يميّز العنف اليوم هو أنّه عنفٌ مُنْزاحٌ (Displaced) أو «طائش» يخطئ الهدفَ ويكون نوعًا من «التفشيش» (التنفيس) ضدّ «كبش فداء» ليس له حتمًا علاقة بمصدر الإحباط الحقيقيّ.[٥٥]

ويدعي باحثون ان حالة العنف لدى المجتمع العربي ليست في معزل عن الحالة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. فاستمرار التمييز القوميّ والفقر يجعل حياة العربيّ في هذه الدولة مشحونة بالإحباط والغضب، ممّا يشكّل أرضًا خصبة للعنف والانحراف. ومن جهة أخرى، يتأثر المجتمع العربي بتفشي قِيَم القوّة والغطرسة وانتهاك حقوق الغير السائدة في إسرائيل، وبالتالي يتشرّب هذه القيم في مواجهتنا مع المجتمع الإسرائيليّ وكذلك في مجتمعنا.[٥٦]

النظام الحالي يستغل أدوات قد تبدو ديمقراطية، ويستغل ما يسمى حسم الأكثرية، بهدف سن قوانين عنصرية ضد المواطنين الفلسطينيين

إجمال

بعد قرابة عامين على انتخاب حكومة نتنياهو، وعلى ضوء التركيبة الحالية للكنيست، يتضح أن النظام الحالي يستغل أدوات قد تبدو ديمقراطية، ويستغل ما يسمى حسم الأكثرية، بهدف سن قوانين عنصرية ضد المواطنين الفلسطينيين. الكنيست والحكومة يعملان بهدف تقليص حيز العمل السياسي للمواطنين العرب وللأحزاب العربية، ويحاولان الانتقاص من حريتهم، المقلصة أصلا. كما هناك العديد من المحاولات لتغيير قوانين أساس بهدف منح الشرعية الدستورية للمس الجذري بحقوق المواطنين الفلسطينيين. ونجد ان هذه المحاولات تغلغلت ايضا الى بلدات جماهيرية تحاول منع العرب من السكن فيها، ومحاولة طرد العرب من المدن اليهودية. استمرار هذه التوجهات سوف يعزز عملية الفصل القائمة في إسرائيل، كما سيزيد من إقصاء المواطنين الفلسطينيين. مشاريع القوانين وسياسة الحكومة التي يتم تطبيقها، تشير جميعها إلى طغيان الأكثرية بل والى الفاشية كشكل النظام المقبول في إسرائيل.

فعلى سبيل المثال، نشهد في الأشهر الأخيرة هجومًا على مؤسّسات حقوق الإنسان

الإسرائيلية وأوساط أكاديميّة بذريعة أنّهم «يساريّون» أو مناوئون لإسرائيل. ويَعتبر البعض هذه السيرورة كدليل على منزلق خطير قد يؤدّي إلى الفاشيّة. وعندما تبدأ الأمور بالتدهور لن يتمكّن أحد من منعها.[٥٧]

البروفسورة غاليا غولان، رئيسة قسم نظام الحكم، الدبلوماسية والإستراتيجية في المركز المتعدّد المجالات في هرتسليا، قالت: «لست متأكّدة أنّ جميع عناصر الفاشيّة حاضرة هنا (في إسرائيل)، لكن العنصر البارز، والذي ينبغي أن يقلقنا أكثر، هو العنصريّة. أتحدّث عن عدم التسامح الإثنيّ والقوميّ، المُدْرَج في التشريعات العنصريّة. يرتبط هنا الولاء بالإثنيّة والدين والعنصر، لكن لا ينبغي لأيٍّ مِن هذه أن يُقبل في الديمقراطيّة، لكنّه مناسب لصيغ مختلفة من الفاشيّة؛ ولا سيّما الفاشيّة النازيّة... العنصر الثاني هو القوميّة المتطرّفة التي بدأت هنا عام ١٩٧٦، وبخاصّة لدى الصهيونيّة الدينيّة. اليوم وصلت عناصر القوميّة المتطرفة قرب دفّة السلطة، والدمج بين العنصريّة والقوميّة واضح جدًّا في الثقافة السياسيّة لدينا».[٥٨]

ويعتقد حنان حيفر أنّ الفاشية حاضرة هنا، حيث يقول: «الأمل الوحيد لصدّ الفاشيّة لن يأتي من الداخل. ضعف القوّة الليبراليّة، والديمقراطيّة الحبيسة للالتزام الدينيّ ليهوديّة الدولة، هو المؤشّر الأوّل لذلك. عمليًّا، ثمّة نماذج قليلة جدًّا في تاريخ القرن العشرين عن فاشيّة جرى صدّها من الداخل، لا بواسطة حرب خارجيّة تغلّبت عليها. لذا، كلّما اتّضح الطابع الفاشيّ لدولة إسرائيل أكثر، ازداد احتمال ردّ الفعل من قِبل قوّات خارجيّة ضدّ إسرائيل، عَبْر المقاطعة الاقتصاديّة، والتي تتزايد في الفترة الأخيرة، أو بوسائل أخرى. لذلك، إنّ القوانين التي ستأتي بعد قانون النكبة، قانون المقاطعة وغيرهما، سوف يزيد من الضغط الدوليّ على إسرائيل، ومن هذا الضغط فقط قد يأتي الفرج».[٥٩]

من المتوقع ان تتزايد مظاهرالفاشية والعنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. مما يتطلب من المجتمع الفلسطيني وقياداته، تحديات جديدة، وربما تكون من التحديات الاخطر التي واجهتهم منذ سنوات.

على ضوء المؤشرات والمعطيات الواردة في هذا التقرير، من المتوقع ان تتزايد مظاهرالفاشية والعنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل. مما يتطلب من المجتمع الفلسطيني وقياداته، تحديات جديدة، وربما تكون من التحديات الاخطر التي واجهتهم منذ سنوات. فالإضافة الى تنامي مظاهر الفاشية، وقبولها في شرائح واسعة في المجتمع الإسرائيلي، وتطبيقها على ارض الواقع بحجج عدة، باتت إسرائيل تعمل على حسم طابع الدولة، وتهدد الفلسطينيين، في حال شكلوا عائقا امام شرعنة طبيعتها اليهودية، تهددهم بتبادل سكان مع السلطة الفلسطينية. هذا التهديد أصبح أكثر قبولا على الاحزاب والقيادات الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي. هذا الواقع يفرض ضرورة البحث عن آليات تحد جديدة من قبل الفلسطينيين في إسرائيل.

هوامش

١ لمراجعة النصّ الكامل، راجعوا: سجِلّ اقتراحات القوانين
pdf.315/http://www.knesset.gov.il/Laws/Data/BillKnesset/315

٢ أريك بندر، «الكنيست تصادق على قانون النكبة بالقراءة الأولى». NRG **معاريف**، ١٦/ ٣/ ٢٠١٠.

٣ قَدّمه إلى الكنيست، في ١/ ٤/ ٢٠٠٩، النائبان دافيد روتم وروبرت أليطوف وآخرون.

٤ أتيله شموفلبي وأفيعاد جليكمان، «نتنياهو سيطالب بالمصادقة على: لا مواطَنة بدون ولاء». واينت، ٦/ ١٠/ ٢٠١٠.

٥ المصدر السابق.

٦ قدم الاقتراح من قبل النواب يعقوب ادري (كديما)، تسيون فينيان (ليكود) وكرمل شاما (ليكود) بتاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٩.

٧ موقع العرب، ١٥/ ٤/ ٢٠١٠.

٨ النوّاب الذين شاركوا في الوفد هم: رئيس الجبهة النائب محمّد بركة؛ رئيس كتلة التجمّع النائب جمال زحالقة؛ النائبة حنين زعبي (التجمّع)؛ النائبان طلب الصانع وأحمد طيبي (الموحّدة-العربيّة للتغيير)؛ النائب عفو إغباريّة (الجبهة).

٩ جاكي خوري وَ يهونتان ليس، «النوّاب العرب يلتقون القائد الليبيّ معمّر القذافي». **هآرتس**، ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠.

١٠ المصدر السابق.

١١ المصدر السابق.

١٢ أريك بندر، «بن آري: يجب إلغاء حقوق النوّاب العرب الذين سافروا إلى ليبيا». واينت، ٢٧/ ٤/ ٢٠١٠.

١٣ مثلا قبل تحرّك الأسطول إلى غزّة، توجّهَ النائب داني دنون (الليكود) إلى المستشار القانونيّ للحكومة، يهودا فينشطاين، وطلب إليه توجيه الشرطة لاعتقال النائبة زعبي لدى وصولها إلى إسرائيل (م. س) ثم توجه لاحقا بطلب لسحب جواز سفرها الدبلوماسي معتبرا عملها خيانة، وايضا هاجم النائبُ يريف لفين (الليكود)، رئيسُ لجنة الكنيست، النائبةَ حنين زعبي بسبب تجرُّؤها على العمل بخلاف الإجماع الإسرائيليّ، وتحدّيها للحدود السياسيّة التي تسمح بها قوانين اللعبة «الديمقراطيّة» الإسرائيليّة . امّا النائبة ميري ريغف (الليكود) فقالت إنّ النائبة زعبي ارتكبت جرمًا أخلاقيًا تجاه دولة إسرائيل، وأضافت: «في عملها هذا، تعبّر النائبة زعبي عن عدم ولائها لدولة إسرائيل ويجب معاقبتها على ذلك (المصدر السابق)

١٤ الجلسة ١٣٩، في تاريخ ٢/ ٦/ ٢٠١٠. انظروا: بروتوكول الكنيست:
(بالعبريّة) http://www.knesset.gov.il/plenum/heb/plenum_search.aspx

١٥ أريك بندر، «خطاب زعبي كاد ينتهي بالضرب: الحصار غير إنسانيّ.» موقع **معاريف**، ٣/ ٦/ ٢٠١٠.

١٦ يهونتان ليس وجاكي خوري، «لجنة الكنيست توصي بسلب حقوق النائبة حنين زعبي»، **هآرتس** ٧/ ٦/ ٢٠١٠؛ موقع عرب ٤٨، «لجنة الكنيست تسلب النائبة زعبي حقوقها»، ٧/ ٦/ ٢٠١٠.

١٧ جاكي خوري ويهونتان ليس، «القوائم العربيّة: سنقف صفًا واحدًا ضدّ العنصريّة المستشرية في البلاد»، **هآرتس** ٧/ ٦/ ٢٠١٠.

١٨ صودق عليه في ٢١/ ٧/ ٢٠١٠؛ نُشر اقتراح القانون بالتاريخ نفسه في كتاب اقتراحات قوانين الحكومة ٥١٠، ص ١٠٩٢.

١٩ للاستزادة، راجعوا تقرير الرصد السياسيّ التاسع. يهونتان ليس، «صودق عليه بالقراءة الثالثة: سنة تعليميّة مجّانيّة للجنود المسرَّحين»، **هآرتس** ٢١/ ٧/ ٢٠١٠.

٢٠ قَدّم القانونَ النائبُ موشيه مطلون (اسرائيل بيتنا)، في ١٧/ ٣/ ٢٠١٠.

٢١ «مذكّرة موقف: تصنيف البلدات لمناطق أفضليّة قوميّة». مجلّة عدالة الألكترونيّة، شباط 2010
http://www.adalah.org/newsletter/eng/feb10/docs/NPA%20ARABIC.pdf .

٢٢ جاكي خوري، «امتحانات الولاء كشرط للسكن في بلدات مسجاف في حالة ازدياد». **هآرتس**، ٩/ ١١/ ٢٠٠٩.

٢٣ المصدر السابق.

٢٤ المصدر السابق.

٢٥ قدم اقتراح القانون للكنيست بتاريخ ٢/ ١١/ ٢٠٠٩ من قبل عضو الكنيست يسرائيل حسون (يسرائيل بيتيونو) وآخرين.

٢٦ الجلسة ٨٣ للكنيست بتاريخ ٩/ ١٢/ ٢٠٠٩.

٢٧ أمونو باري-سوليتسياني، «فصل عنصريّ بظلّ القانون». واينت، ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٠.

٢٨ إيلي أشكنازي، «اجتماع دينيّ لطرد العرب من صفد بتمويل الدولة». **هآرتس**، ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠.

٢٩ المصدر السابق.

٣٠ شاي مكوبر-بليكوف، «لا دخول للعرب: مقابلة من الحاخام شموئيل إلياهو». معاريف، ١٩/ ١١/ ٢٠١٠

٣١ كوبي نحشوني، «الحاخام يوسف: ممنوع بيع بيت أو أرض في أرض إسرائيل لغير اليهود». واينت، ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٠.

٣٢ يتسحاك تسلير «٥٠ حاخام مدن: لا لبيع بيوت للعرب»، Nrg 7.12.2010.

٣٣ يائير التمان «فتيات: لا تخرجن مع الشباب العرب»، Ynet 28.12.2010.
٣٤ المصدر ذاته.
٣٥ يوآف زيتون «مظاهرة ضد تواجد العرب في بات يام» Ynet, 19.12.2010.
٣٦ المصدر ذاته.
٣٧ موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، 27.1.2010: www.aljabha.org/index.asp?i=57040
٣٨ خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩: «المنهال» زود المجتمع العربي بـ ٢١٪ فقط من الأراضي المطلوبة لبناء ما يحتاجه من وحدات سكنية: www.ac-ap.org/index.asp?i=1274
٣٩ مهند مصطفى، ٢٠٠٦. الفلسطينيون في إسرائيل والخدمة الوطنية: بين خطاب المواطنة والانتماء الوطني، لدى إبراهيم أبو جابر و صالح لطفي، مهند مصطفى، **الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل**. مركز الدراسات المعاصرة، ام الفحم.
٤٠ اقتراح قانون ف/ ١٨/ ٢٤٠٥، قدّمه النائبان دافيد روتيم وروبارت إليطوف (اسرائيل بيتنا)، في ٢٤/ ٥/ ٢٠١٠.
٤١ المصدر ذاته.
٤٢ قَدّمت الاقتراحَ النائبةُ تسيبي حوطوبلي (الليكود) في ٢/ ٣/ ٢٠١٠.
٤٣ تم تقديم الاقتراح للكنيست من قبل النواب موشيه مطلون، روبيرت اليطوف، حمد عمار، دافيد روتيم وفنيه كيرشنباوم (اسرائيل بيتنا) وأوري أريئيل (هئيحود هليؤومي)، بتاريخ ١٨/ ١/ ٢٠١٠.
٤٤ اقتراح قانون رقم ف/ ١٨/ ١٨٢٣، قدّمه للكنيست النائبان دافيد روتيم وألِكس ميلر (اسرائيل بيتنا).
٤٥ **كتاب دراسات**.
٤٦ يانيف رونين، **تقرير مركز البحث والمعلومات في الكنيست ٢٣/ ٢/ ٢٠١٠**، ص ٣. تجدر الإشارة أنّ التقرير المذكور اعتمد على معلومات وزارة الأمن الداخليّ المسؤولة عن الشرطة.
٤٧ المصدر السابق، ص٤، من الجدير بالإشارة أنّ التقرير استخدم المصطلح «غير اليهود» قاصدًا به العرب.
٤٨ المصدر السابق، ص٣.
٤٩ موقع عرب ٤٨: خبر من تاريخ ٢٤/ ٢/ ٢٠١٠.
٥٠ موقع نساء ضدّ العنف: خبر يوم ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٩.
٥١ موقع العرب 23.12.201: www.alarab.net.
٥٢ المصدر السابق.
٥٣ المصدر 62.
٥٤
٥٥ مجلة «**جدل**»، العدد ٢٠١٠:
٥٦ مروان دويري ٢٠١٠؛ مقابلة مع البروفسور محمد حاج يحيى، العنف في المجتمع العربي»، **كتاب دراسات ٢٠١٠**. مركز دراسات الناصرة.
٥٧ تقول بروفسور نوعمي حزان: «بالتأكيد يمكنا القول اليوم إنّ في إسرائيل نزعة فاشيّة مقلقة. يتحدّثون فقط عمّن هو الوطنيّ ومَن هو غير الوطنيّ. تشكّل هذه السيرورة منزلقًا خطيرًا. تمرّ هذه الدولة في تحوّل جوهريّ دون أن يلتفت أحد إلى ذلك، لأنّ التحوّل يزحف زحفًا. لقد أصبح هذه المنحدر أحدّ. أوري مسغاف، «الفاشيّة؟ عندنا؟»، **يديعوت أحرونوت**، ملحق السبت، ١٥/ ١٠/ ٢٠١٠.
٥٨ المصدر السابق.
٥٩ انظروا الهامش ٣٢.